

البناء

سورية تغير المعادلة... وتقرّب بين إيران ومصر بعد طول جفاء

ترجمة: ليلى زيدان عبد الخالق

كتب ايليّا ج. ماغانيران، Moon Of Alabama»:

يهدف نشر القوات من إيران وروسيا وحزب الله جنباً إلى جنب مع قوات الجيش السوري إلى استعادة المدن والمناطق الرئيسية والاستراتيجية التي سيطرت عليها قوات «القاعدة» و«داعش» في المقام الأول. وكانت دمشق قد منحت حزب الله 75 دبابة، لتصبح بذلك جزءاً من هذه المنظومة. المنظمة غير الشرعية، إنه اللواء المدرع الأول لحزب الله الذي يتألف من دبابات طراز «T72» و«55.T» لدعم فريق القوات الخاصة بهذه المجموعة على الأرض. فقرار التدخل الروسي المباشر في الحرب السورية، أخذ بعد انتهاك تركيا غير المعلن للخطوط الحمراء، بتقديمها التسهيلات ودعمها «القاعدة» وحلفاءها لدخول سورية عن طريق كسب ولاحقاً إلى إدلب، مثيرةً بذلك حفيظة الدّب الروسي، ومهددةً مصالحه الوطنية والقومية.

زعرع سقوط ادلب توازن المعارك في كافة الأراضي السورية. وقد اعلمت كلّ من روسيا وإيران وتركيا، أن دعماً كهذاً قد ينتج عنه عواقب جدية، وأن أمن كل من روسيا وإيران قد أصبح على المحك. وبعد معاينة ردود الفعل على أرض الواقع، واختيار التدخل الروسي - الإيراني المباشر، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن الأسد قد يكون جزءاً من الحلّ المستقبلي في سورية.

قد يُقرأ هذا التصريح على أنه اعتذار متأخّر على الخطأ الاستراتيجي الذي يحتاج إلى تصحيح جذري الآن. فالخطوة خاطئة التي أقدمت عليها تركيا في ادلب شجّعت كلا من الولايات المتحدة وأوروبا على احتمال المنادة: «فليحي الأسد».

طلب من «إسرائيل» أن تعود إلى قواعدهما سالمة، وأن تلزم الصمت والهدوء. فلا دور لها بعد الآن في سورية. إذ إن أيّ تدخل جوي أو بحري «إسرائيلي»، آخر، سيؤدي إلى ردود فعل قاسية. فلا بدّ أن يمثل نتيّها هو لتلك الأوامر.

يدرك حسن نصر الله جيداً أن الدعم الروسي للحكومة السوري أمرٌ لا مفرّ منه، مؤكداً أنه «حتى عندما اقترحت إيران إيجاد بديل للرئيس الأسد، فإن روسيا رفضت».

وكان الأردن قد أوقف بالفعل دعمه لمرتزقة الجبهة الجنوبية بعد فشل هجماتهم على درعا. واعترفت العسكرية الأميركية الآن، بعد نفي مسبق ومتكرر، أنها منحت مرتزقة «القاعدة» أسلحة وإمدادات أخرى.

والحقيقة أن الخبراء «الصقور» قدّموا بذلك حجة أخرى ضدّ الدول الخليجية الممولة، التي ترفض إيقاف الحرب في سورية. فقد الناس الثقة في جدية هذا الحكم. وسيُعتبر قائد العمليات العسكرية سيي الحظ الجنرال لويد أوستن كبش فداء لاستراتيجيتهم الفاشلة.

بدأ السلطان «المنعمي» في أنقرة بانتهاج أسلوب تغيير اللهجة، إنما عليه أيضاً القيام بالمزيد. لم يستمرّ بانتهاج سياسة الغيياء الداعمة لـ«القاعدة» و«داعش» وحزب العمال الكرديستاني – الذي ليس من الضروري أن يكون في حالة حرب مع تركيا – التي وجدت نفسها فريسةً داعيةً رئيسةً ومانحةً لبعض الصواريخ المضادة للدبابات وغيرها من البضائع. وتساعد تركيا - أيضاً - على تهريب أفراد من الحزب الإسلامي التركيستاني، وإسلاميي الأيوغور من الصين إلى سورية لتدريب الأطفال في ادلب على القتال. هل يعتقد أردوغان أن الصين سوف تتجاهل فئته هذ؟ أم أنها ستقوم - بدلا من ذلك - بإرسال قواتها البحرية ولواء من القوات الخاصة للضوء على هذا النظر الذي بلوح في الأفاق؟ أغضب أردوغان كلا من روسيا والصين، وكذلك الولايات المتحدة بسبب حربه مع الأكراد. ولا يمكن لأحد أن يتخذى هذه القوى الثلاثة العظمى من دون توقع حدوث عواقب جدية على المستوى الشخصي.

سيكون انهيار الحكومة السورية كارثياً على الجميع. ما أظهر أردوغان وأصدقائه «الغربيين» بصورة الحق المجانين بسبب الإصرار على مطالباتهم الطفولية بضرورة «تنحي الأسد عن السلطة».

نامل الانتاخر مشاهدتنا لخواتيم هذا الهراء في وقت قريب.

الكونغرس يعيد التفكير

كتب جوليان بيكيت لـ«CONGRESS PULSE»: يتزايد عدد المشرعين الديمقراطيين المشككين علناً، عما إذا كان أمر إسقاط حكم الرئيس السوري بشار الأسد لا يزال يتشكّل أولوية وسط المكاسب التي يغمناها تنظيم «داعش». هي مسألة خُطرت على بال مجلس الشيوخ بدايةً عند توجيه الدعوة الأولى من المتمردين المعزبين في الولايات المتحدة والمنضويين تحت أجنحة «القاعدة» و«جبهة النصرة» منذ دخولها إلى سورية. وتضيف التقارير أن روسيا قدّمت دعماً لقوات الأسد بالدبابات والجنود والمدفعية، فقط عندما نادى بعض الديمقراطيين بإمكانية اللجوء إلى استراتيجية جديدة. «لا أدري كم يمكن أن يساعدنا إبقاء موضوع الأسد مطروحاً على الطاولة»، يقول عضو الفريق كير ماك كاسكيل لـ«Monitor»، ويضيف: «اعتقد أنه من الأفضل أن تكون أكثر فعالية في قتالنا ضدّ «داعش»، وأن نستعيد بيتنتا الأمنية التي تحول دون تكرار تجربة تدفق اللاجئين».

وتتشارك جاين شاهمين - السيناتور عن ولاية نيو هامسفاير - الهواجس عينها، بالقول: «اعتقد أننا بلغنا مرحلة يُفترض بنا العمل بعدها على إعادة تقييم استراتيجيتنا المرتبطة بالأسد وبسورية وبالصراع الدائر هناك».

وقد عبّر السيناتور جون مانتشين - وهو ديمقراطي عن ولاية فرجينيا - عن قلقه إزاء الفراغ الذي سيستبّيه غياب الأسد في ظلّ انعدام وجود أي شخصيّة قيادية معارضة وقابلة للحياة، وما لبث أن صرّح لـ«Monitor» قائلاً: «من ذا الذي سنستبدله به؟ ماذا سنفعل؟ نترك البلاد لتسير إلى فراغ؟ لم ينفع هذا مع صدام حسين على معمر القذافي. نحن نحتاج فوضى مليكة، وكل ما نفعله رمي المزيد من المال ليجل الوضع أكثر فوضوية».

وكان السيناتور مانتشين، قد نبّه من الدعوات المفتوحة إلى إسقاط نظام الأسد. ويؤيد - بذلك - إنشاء مناطق إقليمية آمنة للمدنيين الذين يُقتلون بوحشية بالبراميل القاتلة سواء من قبل النظام أو من المتمرّكين.

ويقول كاين: «لا اعتقد أن تغيير النظام يمكن أن يكون سياسةً بديلةً للولايات المتحدة، فسجل الضرب لدينا ضعيف للغاية».

وُليّ ذلك التأكيدات المتكرّرة من قبل إدارة أوباما من أن «الأسد يجب أن يرحل»، وأن أيامه باتت معدودة. فبعد مرور أربع سنوات وقتل ما يزيد على 200.000 شخص، يبدو أن الجماعات الوحيدة التي استطاعت تحقيق النجاح تلو النجاح على ساحات المعارك هي «داعش» بالدرجة الأولى، إضافةً إلى غيرها من المجموعات المتطرّقة.

وإنشاء جلسة الاستماع، حدّر ماكسكيل، الجنرال لويد أوستن، قائد القيادة المركزية الأميركية، من أن طلب البيتناغون مبلغ 600 مليون دولار لتطوير برنامج التسليح والتدريب الذي ينطلق في بداية الشهر الحالي، يبدو «غير واقعيّ البتة بالنسبة إلينا». لم يساعد أوستن هذه القضية عندما اعترف أن أربعة أو خمسة فقط من المتمرّدين الـ5400 الذين درّبتهم الإدارة الأميركية بتكلفة تفوق 500 مليون دولار، كانوا يقاثلون هذه السنة في سورية.

وكانت الوزارة قد رصدت مبالغ لقواتير الإنفاق في مجلس النواب ومجلس الشيوخ تقدر بـ600 مليون دولار، و531.5 مليون دولار خلال الستينين المقبلتين، على التوالي، غير أن هذا حدث قبل الإطلاع على مدى فشل البرنامج. وافق مجلس النواب على مشروع قانون السياسة الدفاعية، ودعا في الوقت عينه إلى تخصيص 531 مليون دولار لهذا البرنامج في السنة المالية للعام 2016.

وافقت شاهمين مع ماكسكيل على أن هذا البرنامج في خطر. وصرّحت لـ«Monitor» بالقول: «اعتقد أنه من سيكون من الصعب مواصلة دعم هذا النوع من المال، فهناك مبادرات أخرى لديها القدرة على خلق تأثير كبير، كمثّل الجهود الدعائية المبدولة لمواجهة داعش. ونحن نعمل مع أحد المراكز في الإمارات المتحدة العربية، التي يربح أن تكون المكان الأفضل لاستثمار تلك الموارد».

تحقيقات 5



مقاتلات روسية في الأجواء السورية

عليها»، يصرّح كاين لـ«Monitor» في 16 أيلول، ويضيف: «قد تشارك الأيم الأوربية في توفير السلامة العسكرية بالتعاون معنا. ومع تركيا. لوقف تدفق اللاجئين. إذ قد نواجه المزيد مئن يريدون الخروج من سورية». في الواقع، اعتقد أنه إن فعلنا ذلك، ونحن نقوم به بشكل جيد، ستزداد غرابة بعض الحلول

والتسويات السياسية حيال الأوضاع القائمة في البلد».

سورية والعلاقات

بين مصر وايران

كتبت صحيفة «Monitor»: تذهب العلاقات المصرية - الإيرانية نحو

مرحلة من الودّ بعد تعرّك دام منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979. ففي وقت لم يكن هناك بلد على استعداد لاستضافة شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي، فإن الرئيس المصري آنذاك أنور السادات فرّش له السجادة الحمراء. في نهاية المطاف، وبعد أشهر من السفر عبر المكسيك، وجزر الهاما والولايات المتحدة والمغرب، عاد الشاه في النهاية إلى مصر، حيث توفي. حدث ذلك على خلفية معارضة آية الله الخميني قائد نظام الثورة الإسلامية في طهران لـ«إسرائيل» في الوقت ذاته الذي وقعت فيه مصر و«إسرائيل» اتفاقية «كامب ديفيد» في أيلول 1978.

سلكت مصر وإيران الطريق الخطأ نحو التقارب منذ البداية. بالنظر إلى أن الدولتين لم تحافظا تاريخيا على علاقات اقتصادية كبيرة حتى في عصر الشاه، فإنه ليس من المستغرب أن العلاقات الثنائية قد صارت مظلمة في مواجهة التطورات الجديدة. العلاقة بين إيران ومصر شهدت دوراً بشكل أكبر حين قامت إيران بتسمية أحد شوارعها باسم «خالد الإسلامبولي» الرجل الذي اغتال السادات. وفي الوقت نفسه، بدأ كلا الجانبين في إنتاج أقلام دعائية ضد الآخر، واستمر هذا الوضع القائم إبان رئاسة حسني مبارك.

ومع اندلاع «الربيع العربي»، كانت إيران تأمل أن ينجح الإسلاميون في مصر في الاستيلاء على السلطة، إذ تفتّح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية. ولم يتحقق هذا الهدف مطلقاً. في عام 2012، وضع الرئيس المصري محمد مرسي عدداً من الشروط قبل السفر إلى طهران في آب من ذلك العام، إذ ألقى كلمة في حفل افتتاح القمة السنوية لدول عدم الانحياز. وقال مراقب دبلوماسي إيراني عالي المستوى شريطة عدم الكشف عن هويته: «أخبرنا السيد مرسي أنه سيأتي إلى طهران فقط ليضع ساعات وأنه لن يبيت الليل هنا ولن يجتمع مع المرشد الأعلى». في خطابه، قام «مرسي»، الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، بإغضاب مضيفيه الإيرانيين بانتقاد الحكومة السورية. كما انحاز إلى جانب الإمارات في قضية الجزر الثلاث المتنازع عليها. وهكذا، على رغم أن طهران كانت حريصة على فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع القاهرة، فإن شيئاً من هذا القبيل لم يتحقق في ظل رئاسة مرسي.

ومع سقوط مرسي وصعود الرئيس عبد الفتاح السيسي، توقع كثيرون أن السياسة الخارجية المصرية ستعود إلى نظيرتها في عصر مبارك. ومع ذلك، لم يتغير الكثير، وإن تكراراً، فإن مصر تعتبر أمن دول الخليج العربية جزءاً من أمن أراضيها. وهكذا، فقد اختلفت بوضوح أن العلاقات بين مصر وإيران سوف تؤثر على دول الخليج العربية.

محمد سعيد إدريس، رئيس قسم الدراسات العربية والإقليمية في «مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» ومقرّه في القاهرة، يعتقد خلاف ذلك. في معرض مناقشة أهمية إعادة تقييم العلاقات بين إيران ومصر، كتب إدريس أنه إذا أرادت مصر أن تكون نشيطة في قلب الشرق الأوسط كقوة إقليمية، فإن التعاون مع طهران ينبغي أن يوضّح على جدول أعمالها. هذا التعاون ينبغي ألا يقتصر فقط على إيران ومصر، إنما يجب أن يشمل قضايا مثل الأمن الإقليمي أيضاً. ويبدو أن إيران تشارك هذا الاهتمام أيضاً كما لوحظ في الأونة الأخيرة في افتتاحية وزير الخارجية محمد جواد ظريف، التي نشرتها صفح عربية عدّة.

وجاء في حديث إدريس: «المشاركة الإيجابية لمصر في حل الأزمة الخطيرة في العالم العربي، خصوصاً في سورية، يمكن أن تكون بداية لعلاقات أفضل بين إيران ومصر على أساس التفاهم المتبادل. العلاقة بين القاهرة وطهران تحتاج إلى تطبيع، ما يعني أنه يجب أن تكون خالية من أي توتر لا لزوم له». وفي ما يبدو أن العدو المشترك في سورية قد جلب الأسد والسيسي أقرب إلى بعضهما. إذ إن كليهما يعادي الإخوان المسلمين والسلفيين المتشددين، كما أن كليهما غير راض عن «الربيع العربي». ولأن سورية جزء مهم من استراتيجية إيران الإقليمية، يمكن تصوّر أنها ربما تكون بمثابة نقطة اتفاق بين طهران والقاهرة.

يقول عدبر نصري، وهو أستاذ في «جامعة الخوارزمي» والخبير في معهد

للدراسات الاستراتيجية في طهران: «يمكننا عرض العلاقات بين إيران ومصر

من زاويتين. فمن ناحية، ليس لدى إيران أيّ مشاكل على المدى الطويل مع

المصريين العلمانيين من أمثال السيد السيسي، كما أن لا طاقة شيعية في

مصر، وليست عضواً في محور الممانعة الذي يضمّ إيران والعراق وسورية

وحزب الله. من ناحية أخرى، فإن السيسي يحتاج إلى المال. عندما تقمع

المعارضين السياسيين، فإنك تفقدك إلى الدعم الداخلي. وبالتالي، يجب أن

تنظر إلى الأجنب للحصول على الدعم. الولايات المتحدة ليست خياراً قابلاً

للتطبيق، لأن هذا الخيار سيخلق أزمة شرعية للسيسي. والأهم من ذلك، أن

واشنطن نفسها ليست مهتمة حالياً بوجود علاقات وثيقة مع مصر. وبالتالي،

المملكة العربية السعودية تصبح الخيار الوحيد القابل للتطبيق، إضافةً إلى

كون المملكة تشعّر بالارتياح الآن بعد الإطاحة بمرسي. تحتاج مصر أن تختار

بين علاقة منفعة مالية مع المملكة العربية السعودية، وعلاقة أقل فائدة من

الناحية الاقتصادية مع طهران، والتي سوف تخضب السعوديين. اعتقد أنه

على المدى القصير على الأقل، فإن اختيار السيد السيسي سيكون المملكة

العربية السعودية».

وماذا عن العلاقات المصرية - الإيرانية الأوسع، وأي حوار محتمل حول

سورية؟ يقول نصري لـ«Monitor»: «عادةً، لدى إيران علاقات أقوى

مع حكومات الشرق الأوسط العلمانية من نظيرتها الإسلامية. الحكومات

الإسلامية، سواء كانت سنية أو شيعية، تحمل أيودولوجيا بشكل طبيعي. وقد

كان السيد مرسي أيودولوجيا، وكانت أيديولوجيته غير متوافقة مع أيديولوجية

الجمهورية الإسلامية. لم يكن من الممكن تخيل أي علاقات بين إيران ومرسي،

مع السيسي تبدو الأمور مختلفة».

هل يمكن أن يعمل الأسد بمثابة الجسر الذي يربط إيران ومصر؟ الجواب

المباشر ربما يكون نعم. ومع ذلك، فمن السذاجة الاعتقاد أن سورية وحدها

كافية لتطبيع العلاقات المضطربة منذ فترة طويلة بين طهران والقاهرة.



السيسي



مرسي



السادات



بهلوي